سام
للحقوق والحريات

نـهـب مـنـظـم

الوجه الخفي للحارس القضائي

تقرير حقوقي

يوثق نهب جماعة الحوثي لشركتي الدوائية الحديثة والعالمية لصناعة الأدوية

www.samrl.org

info@samrl.org

February 2025

SAM
Rights & Liberties

من نحن؟

سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

محتويات التقرير

الملخص التنفيذي 3

منهجية التقرير 4

مصادرة أموال الخصوم 5

خلفية المصادرة 6

أدوات مصادر أموال الخصوم:

- القضاء كأداة انتقام 7
- البنك المركزي 8
- مسمي الحارس القضائي 9
- تقارير ووقائع سابقة 10

شركة الأدوية كنموذج للنهب:

- بداية الحكاية 15
- تصاعد الابتزاز 18
- خسائر بالملايين 20
- الانتهاكات بحق موظفي الشركة 22

دوافع النهب 29

التأثيرات المحتملة 32

التحليل القانوني 33

التوصيات 35

ملحق الوثائق 36

ملخص تنفيذي

منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء، شرعت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في تنفيذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى مصادرة ونهب ممتلكات المواطنين اليمنيين، بما في ذلك أموال المعارضين السياسيين أو من اعتبرتهم خصومًا لها. استندت هذه الإجراءات غالبًا إلى اتهامات فضفاضة، مثل الادعاء بـ"الخيانة" أو "الولاء للعدوان"، مع تبريرها بأنها موجهة ضد عناصر "النظام السابق الفاسد".

اعتمدت الجماعة على مجموعة من الأدوات القسرية التي تشمل القضاء، حيث استُخدمت نيابة ومحكمة الأموال العامة لملاحقة الأفراد وتبرير مصادرة ممتلكاتهم، إلى جانب توظيف البنك المركزي في صنعاء لفرض الحجز على أموال المعارضين. كما قامت الجماعة باستحداث آلية جديدة تُعرف بـ"الحارس القضائي"، الذي يمتلك سلطات واسعة تخوله تنفيذ إجراءات المصادرة دون رقابة قانونية أو إجراءات قضائية عادلة، بما في ذلك إصدار أوامر بحجز أموال الأشخاص دون تقديم أدلة اتهام واضحة أو الامتثال للقواعد القانونية المعترف بها.

يركز التقرير على حالة محددة تتعلق بمداهمة جماعة الحوثي للشركة الدوائية الحديثة والشركة العالمية للأدوية في يونيو 2024. ويُظهر التقرير الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها الشركتان، والتي قُدرت بالملايين، بالإضافة إلى توثيق الانتهاكات التي لحقت بالعاملين فيهما، بما في ذلك الاعتقالات ومداهمة المساكن، فضلاً عن تعرض البعض للتعذيب في سياق الاحتجاز.

يستند التقرير إلى منهجية شاملة تعتمد على الرصد والتوثيق، بما في ذلك إفادات حصرية من مصادر داخل الشركتين، إلى جانب تحليل مستندات رسمية وإحصاءات تم التحقق منها. كما يستند إلى مقاربة حقوقية تهدف إلى تقييم مشروعية هذه الإجراءات ومدى توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان، خاصة الحق في الحيازة والتملك المنصوص عليهما في الاتفاقيات الدولية.

في ختام التقرير، يتم تقديم مجموعة من التوصيات الموجهة إلى جماعة الحوثي، والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لضمان احترام الحقوق الأساسية ووقف الانتهاكات الموثقة.

منهجية التقرير

اعتمد هذا التقرير على منهجية متسقة بهدف تقديم صورة دقيقة وشاملة حول نهب الأموال اليمنية من قبل جماعة أنصار الله الحوثية، سواء من المصادر المغلقة كالشهود والوثائق الخاصة، أو المصادر المفتوحة المتاحة على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية ووسائل الإعلام المحلية والدولية، حيث رُصدت تقارير وشهادات توثق الأحداث ذات الصلة.

كما استند إلى عدة مقابلات أجراها فريق "سام" عبر الواتساب مع أصحاب المصلحة خلال شهري يونيو ويوليو من عام 2024. تضمنت هذه المقابلات توثيقًا للأحداث والوقائع التي تعرضت لها الشركة عند الاستيلاء عليها من قبل ما يسمى بـ "الحارس القضائي التابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين)"، مع التنويه بأن الفريق أبلغ المقابَلين بالهدف من المقابلة وكيفية استخدامها في تقرير خاص عن الشركتين المذكورتين.

بالإضافة إلى ذلك، راجع فريق البحث العديد من التقارير والوثائق القانونية ذات الصلة بعملية نهب ومصادرة أموال الخصوم، واطلع على الفيديوهات والصوتيات المرسلة وقام بتحليلها والتأكد من مضمونها، كما تواصلت المنظمة مع عدد من الخبراء الاقتصاديين لاستطلاع رأيهم حول انعكاسات هذه الممارسات على الاقتصاد اليمني والاستثمار في اليمن.

أجرى الفريق البحثي تحليلاً للمعلومات وفق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع التركيز على المبادئ الخاصة بحماية الملكية الخاصة، والتأكد من مصداقية الأدلة وتوثيقها بطريقة تتيح استخدامها كقاعدة للمساءلة القانونية ضد الجهات المتورطة في هذه الانتهاكات.

واجهت المنظمة العديد من التحديات والصعوبات أثناء إعداد التقرير، أبرزها الوضع الأمني الذي يعيشه أصحاب المصلحة والخوف المحيط بهم، ناهيك عن صعوبة التواصل مع الجهات ذات الصلة بالتقرير.

مصادرة أموال الخصوم

مصادرة ممتلكات الخصوم التي تنفذها جماعة الحوثي في اليمن تُعد واحدة من أبرز أدواتها لترسيخ سيطرتها واستهداف المعارضين. تعتمد هذه السياسة على استخدام القضاء المسيس وآلية "الحارس القضائي" للاستيلاء على ممتلكات خصومها السياسيين وأي شخص يُعتبر معارضًا أو غير موالٍ لها. الحارس القضائي، وهو منصب تعيّنه الجماعة، يُستخدم كغطاء قانوني للاستيلاء على الممتلكات بزعم إدارتها أو تأمينها، لكن في الواقع، تتحول هذه الأموال والعقارات إلى مصادر تمويل مباشر لأنشطتها العسكرية والسياسية.

السياق لهذه المصادرات يتمثل في سعي الحوثيين لتعزيز سيطرتهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال إفقار خصومهم وتجريدهم من أي وسائل للمقاومة. الأدوات تشمل قرارات من محاكم خاضعة لسيطرتهم، حملات ميدانية للاستيلاء على الممتلكات، ومصادرة الأصول البنكية والتجارية، مدعومة بخطاب إعلامي يبرر هذه الانتهاكات باعتبارها جزءًا من مواجهة ما تسميه الجماعة "العدوان".

تشبه هذه السياسة نماذج تاريخية أخرى، مثل استيلاء أنظمة شمولية على ممتلكات المعارضين السياسيين لتعزيز هيمنتها، كما حدث في عدة دول خلال فترات النزاعات الداخلية أو التحولات السياسية. الهدف الأساسي هو شلّ قدرة الخصوم على التحرك ضد الجماعة، وتحويل الموارد المصادرة لدعم مشروعها الحربي، في ظل اعتمادها شبه الكلي على التمويل الذاتي والإيرادات غير الشرعية.

هذه السياسة تمثل خرقًا للقانون الدولي الإنساني، حيث أنها تُفاقم المعاناة الاقتصادية وتنتهك حقوق الملكية، مما يضعها في مصاف الجرائم الاقتصادية والسياسية التي تتطلب المساءلة الدولية.

خلفية المصادرة

بدأت جماعة الحوثي (أنصار الله) حملتها في مصادرة أموال الخصوم السياسيين منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء، فخلال سنوات الحرب مارست الجماعة عمليات نهب وسطو للممتلكات، ولا سيما خلال أو بعد التقدم العسكري للسيطرة على منطقة جغرافية. واستخدمت أدوات مصادرة قسرية لأموال المعارضين ومن تعتقد أنهم خصومها، بذريعة أنهم "خونة وموالون للعدوان"[1] أو مختلفون معها في التوجه الثقافي والديني[2]؛ فسيطرت على شركات وبنوك ومؤسسات وجمعيات ومبانٍ وعقارات وأصول وأموال نقدية. خلصت العديد من التقارير، منها تقرير أصدرته منظمة سام بعنوان "الحارس القضائي"، إلى أن نهب الممتلكات والأموال الخاصة أصبح منهجية راسخة لدى جماعة أنصار الله. ومن أجل ذلك استحدثت منصبًا يوصف بالحارس القضائي، أوكلته إلى أحد القادة العسكريين يُدعى صالح مسفر الشاعر سابقًا، وحاليًا صالح دبيش، الذي أصبحت سلطته تتفوق على كل السلطات القضائية والتنفيذية الأخرى، ويتصرف باعتباره صاحب اليد الطولى، وبإمكانه مصادرة ونهب أموال من يريد دون رقابة أو سلطة عليه. يعمل في هذا الجهاز ما يقارب 23 قياديًا في الجماعة، بحسب منظمة سام، ويأتمرون بأوامره في نهب وإدارة أموال الشركات التي حققت فيها في العاصمة صنعاء فقط. وتعتقد المنظمة أن للرجل العديد من الأذرع والشخصيات التي تعمل لأجله في المحافظات الأخرى، لكن هذه الأذرع ليست ظاهرة بالقدر الذي برز فيه أعوانه في صنعاء.

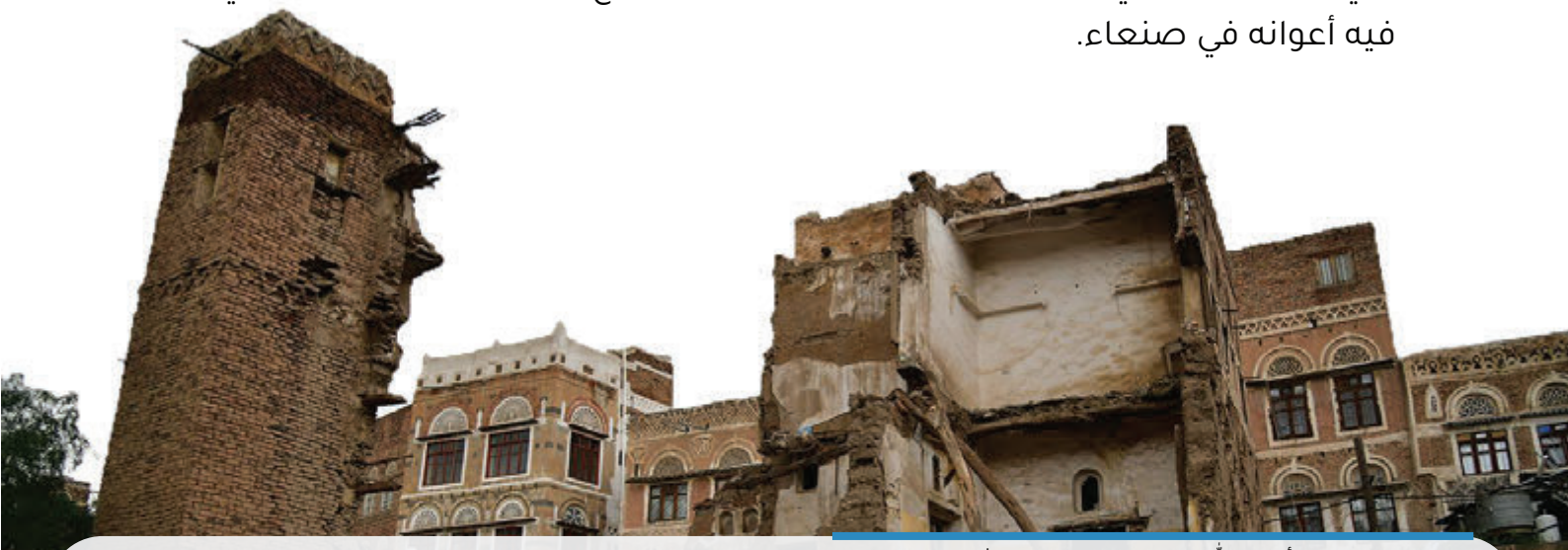

1 درج زعيم جماعة أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي على وصم معارضيه السياسيين والعسكريين بهذا الوصف، وتستخدمه قيادات وإعلام الجماعة بشكل واسع ضد خصومها، ويقصدون بالعدوان التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية والإمارات، وحلفائهما الغربيين. راجع خطابات زعيم الجماعة في موقع قناة المسيرة https://www.almasirah.net.ye

2 جماعة البهائيين في صنعاء، الجماعة السلفية في دماج صعدة، نموذج لهذه الجماعات

تعتقد "سام" أن قيمة و/ أو واردات الأموال والشركات والمؤسسات والجمعيات التي استولى عليها الحارس القضائي وحده تتجاوز 1.7 مليار دولار، فيما قدَّرت قيمة الأموال والإيرادات التي استولت عليها جماعة أنصار الله من الأصول والعقارات والمنقولات بأكثر من 2 مليار دولار. يقدر رئيس الهيئة الشعبية لاستعادة الأموال المنهوبة، محمد سميح، أن الأموال المنهوبة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات ناهيك عن العقارات والثروات العينية الأخرى.. كل تلك الأموال جديرة بأن تعيد لليمن مجده وللشعب عافيته وكرامته، وتدعم الاقتصاد والتنمية لترتقي بحياة اليمنيين في جميع المستويات.[3]

جمع التقرير أسماء أكثر من 38 شركة كبرى ومؤسسة وجامعة ومستشفى استولى عليها الحارس القضائي، و/ أو يديرها/ صادرها/ فرض الحراسة عليها في العاصمة صنعاء وحدها. وتتبع هذه الشركات والمؤسسات عشرات الفروع والمراكز والوحدات في المحافظات الخاضعة لسلطة الجماعة.

ووفق تقرير لمركز صنعاء للدراسات (غير حكومي)، فإن اللجنة قضت بمصادرة أموال وممتلكات 1223 يمنيًا من المناهضين للحوثيين، وعهدت لنظام الحارس القضائي بإدارتها.

خلال فترة عمل منظمة سام في السنوات السابقة، وثَّقت العشرات من الوقائع الخاصة بنهب ومصادرة الأموال والممتلكات الخاصة. لكنها، أثناء فترة عملها في مشروع توثيق نهب الأموال الخاصة منذ أكتوبر 2021، حققت في 49 عملية نهب وقعت خلال السنوات السبع الماضية، تنوع ضحاياها بين رجال مال، سياسيين، أكاديميين، جمعيات خيرية، نشطاء، عسكريين، تربويين، وضحايا استهداف النوع الاجتماعي مثل النساء وأعضاء في الطائفة البهائية.

3 الهيئة الوطنية لاسترداد الأموال المنهوبة والمهام المناطقة، مأرب برس، https://marebpress.org/articles.php/video/21672/articles.php?id=17174

أدوات مصادر أموال الخصوم

تعمد الجماعة إلى مصادرة أموال الضحايا المدنيين تحت تبريرات مختلفة، أهمها التعاون مع "تحالف العدوان" وأعضاء النظام السابق "الفاسد". وتعتمد الجماعة في مصادرة الأموال على ثلاث أدوات أساسية:

القضاء أداة انتقام

منذ سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، وفرض هيمنتها على المؤسسات القضائية، برزت تغييرات هيكلية أدت إلى وجود مجلسين أعلى للقضاء ومحكمتين عليا في اليمن. كما أنشأت الجماعة ما يُعرف بـ "المنظومة العدلية" تحت إشراف عضو المجلس السياسي للجماعة، محمد علي الحوثي. وفقًا لتقييمات منظمة سام، ساهم هذا الكيان في تقويض استقلالية القضاء، وتحويله إلى أداة لتعزيز سلطة الجماعة، مما أدى إلى تزايد الانتهاكات عبر المحاكم المختصة، لا سيما في محاكمة الخصوم السياسيين ومصادرة أموالهم.[4]

وبحسب تقرير "الحارس القضائي" الصادر عن منظمة سام، استُخدمت نيابة ومحكمة الأموال العامة كأدوات لمحاكمة المعارضين السياسيين وخصوم الجماعة، تحت مزاعم "الخيانة" و"الولاء للعدوان"، كما ورد في وسائل إعلام الجماعة.[5] وقد أسفرت هذه المحاكمات عن مصادرة ممتلكات العديد من القيادات الحكومية والمعارضين السياسيين. وتشير إفادات قانونيين إلى أن هذه الإجراءات تفتقر إلى أدنى معايير النزاهة والعدالة، حيث تُستخدم النيابة والمحاكم المعنية لشرعنة هذه الممارسات دون أي أساس قانوني

توضح هذه الشهادات أن الإجراءات القضائية التي تنفذها النيابة الجزائية المتخصصة ونيابة ومحكمة الأموال العامة تتم خارج نطاق الأعراف والتقاليد القانونية، مما يعكس استخدام القضاء كوسيلة لتعزيز السيطرة السياسية والاقتصادية، على حساب سيادة القانون واستقلالية المؤسسات القضائية.

4 تقرير دون عدالة منظمة سام للحقوق والحريات

راجع مقابلة عبد الكريم الخيواني نائب وزير الداخلية التابع للحوثيين في حوار مع قناة المسيرة، دعى القضاء لتطبيق الإجراءات القانونية الحازمة بحق كل

5 الخونة والعملاء ليكونوا للباقين عبرة. 7-9-2017

https://bit.ly/3FCto7c

البنك المركزي

- في يناير 2018، أصدرت جماعة الحوثي تعليمات إلى البنوك العاملة في اليمن للكشف عن بيانات الأرصدة والودائع الخاصة بعدد من الشخصيات السياسية والتجارية والاجتماعية. شملت هذه القائمة أقارب الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وقيادات في حزب المؤتمر الشعبي العام، إلى جانب شخصيات بارزة أخرى، في خطوة اعتُبرت واحدة من أكبر عمليات المصادرة الاقتصادية الممنهجة.[6]

- التعليمات الحوثية استهدفت أيضًا خمس شركات استثمارية يُعتقد أنها تابعة لشخصيات قيادية في حزب المؤتمر، بالإضافة إلى 30 حسابًا مصرفيًا يعود لأقارب صالح وشخصيات أخرى. هذه الإجراءات جاءت في سياق أوسع من التضييق المالي والاقتصادي على الخصوم السياسيين.

- وفي ديسمبر 2017،[7] أصدر رئيس وحدة جمع المعلومات في البنك المركزي بصنعاء، وديع السادة، تعميمًا يقضي بمصادرة وتجميد أموال وممتلكات 1,223 شخصًا من القيادات السياسية المرتبطة بالسلطة الشرعية، إلى جانب نشطاء سياسيين وقيادات حزبية. كما شملت الإجراءات مصادرة ممتلكات عدد من المؤسسات الخيرية، القنوات الإعلامية، والشركات التجارية، ووصفت تلك الكيانات بـ"الخونة".

- هذه الإجراءات تمثل خرقًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تُعد المصادرة الجماعية للأموال والاعتداء على الملكيات الخاصة، دون إجراءات قانونية عادلة، انتهاكًا للحق في الملكية والضمانات المكفولة في حالات النزاع المسلح.

6 https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=1015

7 https://www.old.belqees.net/index.php/yemen/مليشيا-الحوثي-توجه-البنوك-بالحجز-على-حسابات-1223-اسما-وتصفهم-بـ-الخونة.html

الحارس القضائي

- يمثل ما يُعرف بـ "الحارس القضائي الحوثي" كيانًا غير قانوني أنشأته جماعة الحوثي لاستغلال القضاء كأداة لترهيب ومصادرة أموال الخصوم السياسيين والمعارضين. وعلى عكس مفهوم الحارس القضائي المعتمد في القوانين اليمنية، يعمل هذا الكيان كسلطة موازية لا تخضع لأي رقابة قانونية، حيث يتولى إصدار قرارات مصادرة وحجز أموال الأفراد والمؤسسات دون تحقيقات قضائية أو اتهامات رسمية، في انتهاك واضح للمعايير الدولية والإجراءات القانونية الواجبة.
- تشير الدلائل إلى أن نموذج الحارس القضائي الحوثي مستوحى من البنية الإيرانية المعروفة بـ "لجنة تنفيذ أمر الإمام" أو "بنياد"، التي تأسست بعد ثورة 1979 لمصادرة ممتلكات الشاه وأنصاره. وقد تطور هذا النموذج ليصبح أداة اقتصادية مركزية تمارس النفوذ المالي والسياسي.[8]
- يترأس العميد صالح دبيش هذا الجهاز، حيث أصبح الذراع المالي الرئيسي لجماعة الحوثي بعد صالح الشاعر. دبيش، الذي كان ضابطًا سابقًا في جهاز الأمن القومي، يدير حاليًا عمليات نهب واسعة النطاق تستهدف ممتلكات القطاع الخاص، ويوجه العائدات لدعم الأنشطة المختلفة للجماعة. وقد مُنح سلطات واسعة لتنفيذ أوامر المصادرة، حيث كُلف من قبل رئيس المجلس السياسي الأعلى السابق صالح الصماد في 15 مارس 2018 فيما سُمِّيَ لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة "الحارس القضائي لممتلكات الخونة". كما وثّقت تقارير حقوقية مثل تقرير منظمة "سام للحقوق والحريات" الذي أشار إلى قيام الجهاز بمصادرة ممتلكات 49 شخصية سياسية يمنية بارزة، من بينها أعضاء في حزب الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام.
- يلجأ الحارس القضائي الحوثي إلى إصدار قرارات من المحاكم الخاضعة لسيطرة الجماعة، مثل المحكمة الجزائية المتخصصة، لإضفاء طابع قانوني على عملياته. تُستخدم هذه القرارات للسيطرة على أصول الأفراد، بما في ذلك المنازل والشركات والممتلكات الشخصية، حيث تُحوّل العديد من هذه الأصول إلى مقرات عسكرية أو مراكز احتجاز.
- تتضمن ممارسات الحارس القضائي طرد السكان قسرًا من منازلهم واستخدام الممتلكات المصادرة لأغراض عسكرية أو سياسية. كما تشمل هذه الممارسات حجز الحسابات المصرفية وإغلاق الشركات دون وجه حق، مما يعزز حالة الإفلات من العقاب ويضاعف معاناة الضحايا في ظل غياب أي قنوات للتظلم أو الانتصاف.[9] حيث قد ترقى هذه الممارسات إلى جرائم حرب تستوجب محاسبة مرتكبيها أمام آليات العدالة الدولية.

8 راجع مؤسسة راند "Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities" لمؤلفيه Keith Crane, Rollie Lal, Jeffrey Martini

9 تقرير الحارس القضائي ، منظمة سام للحقوق الحريات ، https://samrl.org/l?a4375

تقارير ووقائع سابقة

أصدرت منظمة "سام" تقريرًا استقصائيًا بعنوان "إقطاعية الحارس وماكينة التضليل"، يتناول دور ما يُعرف بـ "الحارس القضائي" في مصادرة الممتلكات الخاصة بين سبتمبر 2014 وديسمبر 2021. يسلط التقرير الضوء على ممارسات نهب واسعة النطاق استهدفت المعارضين السياسيين تحت مزاعم "الخيانة" والتعاون مع "العدوان" الذي تقوده السعودية، بهدف تمويل الحرب ومكافأة قياداتها.

خلص التقرير إلى أن القيمة الإجمالية للممتلكات المصادرة تجاوزت 1.7 مليار دولار للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى حوالي 2 مليار دولار من العقارات والأصول المنقولة. وأوضح التقرير أن اللواء صالح مسفر الشاعر، المعين كحارس قضائي، قاد هذه العمليات وتمتع بصلاحيات غير محدودة خارج إطار الرقابة القضائية، مما مكّنه من مصادرة ممتلكات أكثر من 1200 شخصية معارضة، شملت شركات بارزة مثل سبأفون، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، ومستشفى ابن الهيثم.

وفي تقريره السنوي لعام 2024، أكد فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن استمرار العمل بآلية "الحارس القضائي"، التي أنشأها الحوثيون عام 2017، للاستيلاء على الممتلكات بشكل غير قانوني. أشار التقرير إلى استخدام القوة المسلحة في تنفيذ المصادرات، مشددًا على استهداف الكيانات التجارية والأفراد المعارضين من خلال تجميد أصولهم والاستيلاء عليها، بما في ذلك منزل محافظ البنك المركزي اليمني في عدن وإدارة الشركات الخاصة. وأبرز التقرير تجاهلًا ممنهجًا لمبادئ سيادة القانون في هذه الإجراءات، ما يعزز سيطرة الحوثيين الاقتصادية والسياسية عبر آلية تنتهك الحقوق الأساسية.

استهداف الشركات والمؤسسات الكبرى

وفقًا لتقرير صادر عن منظمة "سام" الحقوقية بعنوان "الحارس القضائي"، تم الكشف عن نمط ممنهج لاستهداف الشركات الكبرى وممتلكات الأفراد المعارضين في اليمن، في سياق يثير تساؤلات قانونية وإنسانية حول استغلال القضاء لتحقيق أهداف سياسية. أشار التقرير إلى استيلاء السلطات الحوثية على أصول وأرصدة أكثر من 1200 شخصية معارضة، تشمل قيادات حكومية وسياسية وعسكرية ورجال أعمال، وذلك بموجب أوامر قضائية من المحكمة الجزائية المتخصصة. واحدة من هذه الأوامر صدرت بحجز أموال 1142 شخصية.

أوضح التقرير استيلاء الحوثيين على 38 شركة كبرى في صنعاء وحدها، من أبرزها شركة الموارد للخدمات التعليمية والصحية، التي تدير جامعة ومستشفى العلوم والتكنولوجيا. قُدرت خسائر هذه الشركة نتيجة السيطرة عليها بـ 108,295,834 دولار أمريكي، فيما بلغت الإيرادات السنوية التي تمت مصادرتها 22,592,294 دولار أمريكي.

كما رصد التقرير استيلاء على مؤسسات تعليمية وخيرية مثل "جمعية دار الكتاب" و"مستوصف الخنساء"، بالإضافة إلى نهب مستوصف "قرية الزوب" بمحافظة البيضاء منذ عام 2016.

كما استهدفت الجماعة أيضًا منظمات تنموية بارزة مثل "جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية"، التي تأسست عام 1990 وتتمتع بعضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وفقًا للتقرير، تعرضت الجمعية لنهب أرصدتها البنكية التي بلغت 1,058,426.39 دولار أمريكي، إضافة إلى 21,351,212 ريال يمني و 4890 ريال سعودي.

أفاد التقرير بمصادرة أصول مجموعة الأحمر التجارية، بما في ذلك شركات متخصصة في تجارة النفط والغاز والسياحة والاتصالات، ووكيل لشركة كنتاكي، ووكيل سلسلة مطاعم كنتاكي العالمية، ووكالة شركة باسكن روبنز الأمريكية للآيس كريم، وشركة أبولو للمعارض، وشركة أبولو للسفريات وكيل طيران الإمارات، وشركة الآفاق العربية للسياحة وكيل شركتي القطرية والسورية للطيران، وشركة السلام للاستيراد والتصدير وكيل مصاعد أوتيس، وشركة تكنولوجيا غاز لتصدير الغاز، ومطابع الآفاق للنشر. كما تم نهب 4% من أسهم شركة سبأفون، والاستيلاء على ممتلكات عائلية تشمل 11 منزلًا في صنعاء وعمران.

الباب الثاني

شركة الأدوية.. نموذج للنهب

شركة الأدوية.. نموذج للنهب

الشركة الدوائية الحديثة، التي تأسست في عام 1999، تعد أول مصنع وطني متخصص في إنتاج المضادات الحيوية في اليمن. شهدت الشركة توسعات كبيرة شملت إضافة خطوط إنتاج جديدة متنوعة تشمل الأقراص الصلبة، المظاريف الفوارة، والمطهرات، لتصل اليوم إلى إنتاج أكثر من 150 صنفًا دوائيًا.

أما الشركة العالمية، فقد بدأت نشاطها في عام 2004 ودخلت السوق المحلي رسميًا في عام 2009، وسرعان ما أصبحت أحد أبرز مصنعي الأدوية في اليمن، مستحوذةً على أكثر من 9% من السوق المحلية خلال أقل من أربع سنوات.

تعمل الشركتان، اللتان تتخذان من العاصمة صنعاء مقرًا رئيسيًا لهما، على تصدير بعض منتجاتهما إلى الأسواق المجاورة، بما في ذلك دول شرق وشمال أفريقيا، مما يعكس قدرتهما على المساهمة في تعزيز القطاع الصحي على المستويين المحلي والإقليمي.

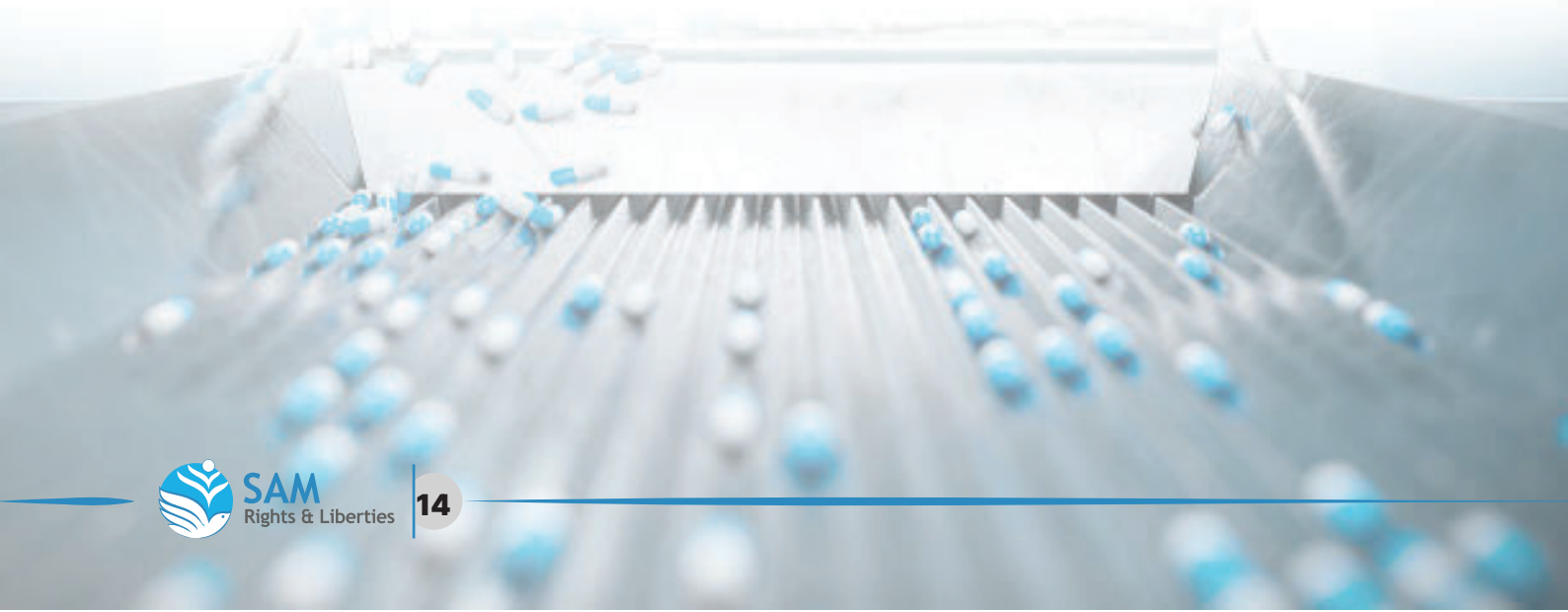

بداية الحكاية

في يوم الأحد، 9 يونيو 2024، قامت قوة مسلحة تابعة لما يُعرف بـ"الحارس القضائي" صالح دبيش بمداهمة مصنعين تابعين لشركتين دوائيتين كبيرتين هما الشركة الدوائية الحديثة والشركة العالمية لصناعة الأدوية في منطقة بيت عذران بصنعاء. خلال هذه المداهمة، تم اعتقال ستة من مديري وموظفي الشركتين، من بينهم فاطمة عيشان، واحتُجزوا في معتقل غير رسمي تابع للحارس القضائي.

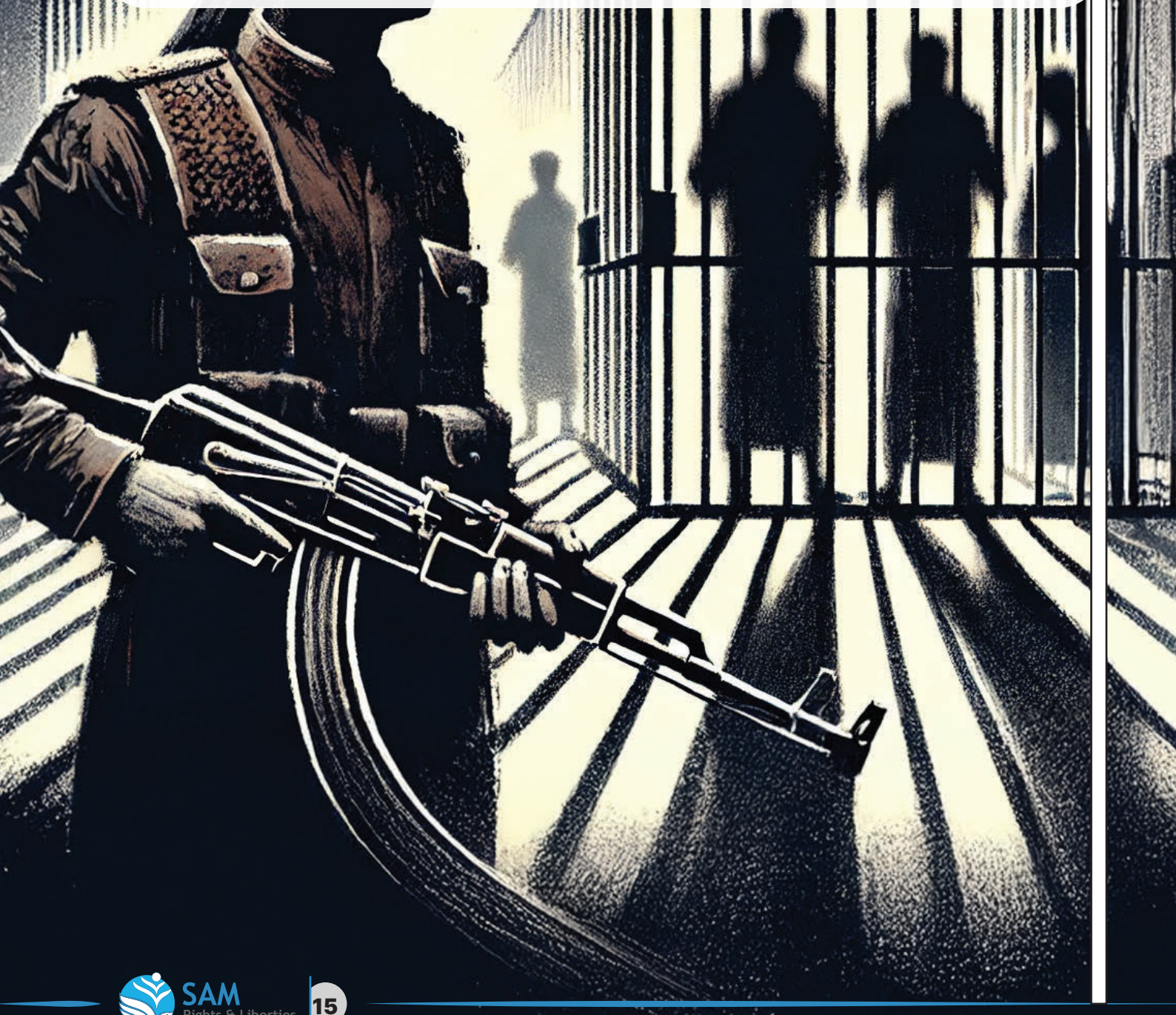

(تعميم الى جميع شركات ومنشاءات الصرافة العاملة في الجمهورية)

الأخ / المدير العام المحترم

شركة صرافة/منشأة:

عناية مسؤول الاستلام

بعد التحية ،،،

الموضوع: تعميم بالحجز

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، والى توجيهات السلطات العليا بشان تجميد وحجز الأرصدة او المبالغ الخاصة بعدد (150) شخص بحسب الكشف المرفق اولهم عبدالله شرف السروري واخرهم / امين علي قاسم العديني

(مرفق الكشف)

وعليه يتم موافاتنا بالأرصدة المحجوزة والحسابات المالية وأرقام وكشوفات الحسابات البنكية والمصرفية وأوليات فتح الحساب من تاريخ فتح الحساب (مرفقا بها الكشوفات التفصيلية لحركة تلك الحسابات) والحوالات المالية الداخلية والخارجية المرسلة والمسلمة وذلك يومنا هذا.

في اليوم التالي، 10 يونيو 2024، أصدرت النيابة الجزائية المتخصصة، وهي جهة قضائية تابعة لجماعة الحوثيين، مذكرة موجهة للبنك المركزي اليمني تطالب بتجميد جميع الأرصدة والحسابات والتحويلات المالية الخاصة بالشركتين المذكورتين ومديريها وموظفيها. كما أقدمت قوة مسلحة أخرى، في نفس اليوم، على مداهمة مقرات ومصانع الشركتين في محافظتي عمران وذمار، في خطوة تُظهر الطبيعة الممنهجة للتضييق على القطاع الخاص في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

الشركة الدوائية الحديثة، التي تأسست عام 1999 وتعمل كشركة مساهمة مغلقة، مُصرح لها من قِبل الهيئة العليا للأدوية التابعة لوزارة الصحة. وفقًا لأحد قادة الشركة، الذي طلب عدم الكشف عن هويته: "نلتزم بجميع القوانين، وندفع الضرائب والزكاة المطلوبة، بالإضافة إلى مبلغ مالي سنوي يتراوح بين 180 و200 ألف دولار يُقدَّم كحصة لما يُسمى بالحارس القضائي.

تشير مصادر إلى أن جماعة الحوثي أجبرت الشركة العالمية لصناعة الأدوية على دفع أرباح أربعة مساهمين بأثر رجعي يغطي سبع سنوات ماضية، في حين استولت الجماعة خلال عام 2022 وحده على مبلغ 240 ألف دولار، أي ما يعادل 13% من إجمالي أرباح الشركة.

تصاعد الابتزاز

بحسب معلومات تلقتها منظمة سام ، فقد استهدفت جماعة الحوثي على شركة الأدوية منذ تعيين الحارس القضائي السابق، صالح الشاعر، قبل سبع سنوات. وبناءً على قرار صادر من النيابة العامة، أُجبر مجلس إدارة الشركة على تسليم نسبة متفق عليها شفهيًا بلغت 13% من أرباح الشركة، تفاديًا للإجراءات القانونية الطويلة أو المواجهة القضائية. استمرت هذه الترتيبات حتى عام 2022، حينما تم تعيين حارس قضائي جديد، صالح دبيش.

بعد تعيين الحارس الجديد منذ ثلاث أو أربع سنوات، جاء بأمر جديد، يقضي برفع نسبة المبلغ الذي يدفع لهم، لكننا قابلنا ذلك بالرفض، وأبلغناه إن كان هناك أي وثائق جديدة فليقدموها لنا. في أكتوبر ٢٠٢٢، حاول الحارس القضائي الجديد " صالح دبيش"، الاستيلاء على السيرفر الخاص بمعلومات الشركة من مقر الشركة الرئيسي في العاصمة صنعاء، مدعياً أن هناك أربعة أسماء من الشركاء يقولون أن عليهم محكومية من الحارس القضائي يجب أن تسلم الشركة أرباحهم من شركة الأدوية إلى الحارس القضائي، بدون أي حكم أو مستند قضائي، كما يتحجج بعدم وجود شفافية، على الرغم من أن لدينا تصاريح رسمية، ونعقد اجتماعا سنويا للجمعية العمومية، بحضور مندوب الحارس القضائي ومندوب لوزارة الصناعة والتجارة، والمحاسب القانوني، وعلى ضوء ذلك نسلم لهم نسبتهم، لكنه غير مقتنع ويريد نسبة أكبر، دون أي مسوغ قانوني أو رقابة شفافة

تُبرز هذه الحادثة السياق الأوسع للانتهاكات الاقتصادية والقانونية التي تمارسها جماعة الحوثي في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ذلك أن الإخفاق في تقديم مستندات أو أحكام قضائية واضحة لدعم مطالب الحارس القضائي يعكس افتقارًا للشفافية والرقابة في إدارة الأصول المصادرة، مما يتعارض مع مبادئ العدالة الجنائية والإدارة القانونية السليمة. كما أن الاستيلاء على السيرفر الخاص بالشركة يمثل تهديدًا خطيرًا لحق الخصوصية وحماية البيانات، وهي حقوق مضمونة بموجب المعايير الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أضرار الشركة بالجملة

وثّقت منظمة سام، استنادًا إلى إفادات مصدر مطلع في الشركة الدوائية الحديثة، أضرارًا جسيمة مترتبة على إغلاق الشركتين ومصانعهما تحت سيطرة جماعة الحوثي المسلحة. وفقًا للمصدر، فإن هذه الأضرار تشمل تلف جميع أصناف الأدوية المخزنة في الحضانات منذ ما يقرب من عام، نتيجة تعرضها لظروف بيئية غير ملائمة، مما يؤدي إلى فقدانها معايير الجودة العالمية. وسيستلزم ذلك إعادة الدراسات اللازمة وإعداد عينات جديدة، ما يترتب عليه تكاليف باهظة مرتبطة بتحليل وتطوير الأدوية إضافة إلى الخسائر الباهظة التي ترتبت على إجراء التحاليل السابقة التي عملت عليها.

وأشار المصدر إلى أن الأصناف الدوائية المتأثرة تتضمن مركبات حديثة ومواد أولية يصعب الحصول عليها، ما قد يؤدي إلى تأخير تسجيلها في السوق لأكثر من عام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات المترتبة على الشركة تجاه الهيئة العليا للأدوية فيما يخص الأصناف المسجلة مسبقًا ستتأثر أيضًا، مما يعطل استكمال الدراسات المتعلقة بصلاحية هذه المنتجات ، وعدم القدرة على رفع صلاحيتها أسوةً بالأصناف التجارية الأخرى.

كما حذر المصدر من أن توقف مصانع الإنتاج والمولدات الكهربائية المرتبطة بها سيؤدي إلى تعطل وحدة معالجة المياه، وهي وحدة أساسية في عمليات التصنيع الدوائي. وفي حال تلوث المياه نتيجة توقف هذه الوحدة، فإن إعادة تأهيلها وتعقيمها قد يستغرق أسابيع، وربما أشهر، لتعود إلى المعايير المطلوبة. وتعليقًا على هذا، حذر المصدر من أن المياه تُعد مادة خام أساسية، وبالتالي فإن أي تلوث بها سيؤثر مباشرة على كافة مراحل التصنيع.

وقال علاء عبد الحكيم، مدير فرع الشركة الدوائية الحديثة في محافظة عدن، في حديثه لـ"المشاهد" إن سيطرة جماعة الحوثي على الشركتين ستتضرر منها مئات الموظفين العاملين فيها، ودعا عبد الحكيم شركات الأدوية ومصانع الدواء المحلية والشركات المستوردة ونقابة الصناعة الدوائية والغرفة التجارية إلى إدانة ما قامت به جماعة الحوثي.

يتطلب هذا الوضع تدخلًا دوليًا لحماية البنية التحتية الصحية وضمان استمرار إنتاج الأدوية وتوفيرها للسكان المدنيين، مع محاسبة المسؤولين عن انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه الأنشطة.

خسائر بالملايين

وفقًا للوثائق التي حصلت عليها منظمة "سام"، أدت ممارسات جماعة الحوثي ضد شركتي الأدوية إلى خسائر مالية جسيمة، بلغت إجماليها حوالي"55,566 مليون دولار أمريكي". وتشير البيانات التفصيلية إلى أن خسائر الشركة العالمية للأدوية بلغت نحو "24,292,000 دولار"، منها:

- "10,188,000.00 دولار" تمثل مديونية الشركة.
- "8,301,000.00 دولار" خسائر في مخزون الإنتاج التام.
- "5,803,000.00 دولار" خسائر في مخزون المواد الخام.

أما الشركة الدوائية الحديثة، فقد تكبدت خسائر تقدر بحوالي "31,274,000. دولار"، تتوزع على النحو التالي:

- "16,415,000.00 دولار" مديونية الشركة.
- "10,754,000.00 دولار" خسائر في مخزون الإنتاج التام.
- "4,105,000.00 دولار" خسائر في مخزون المواد الخام.

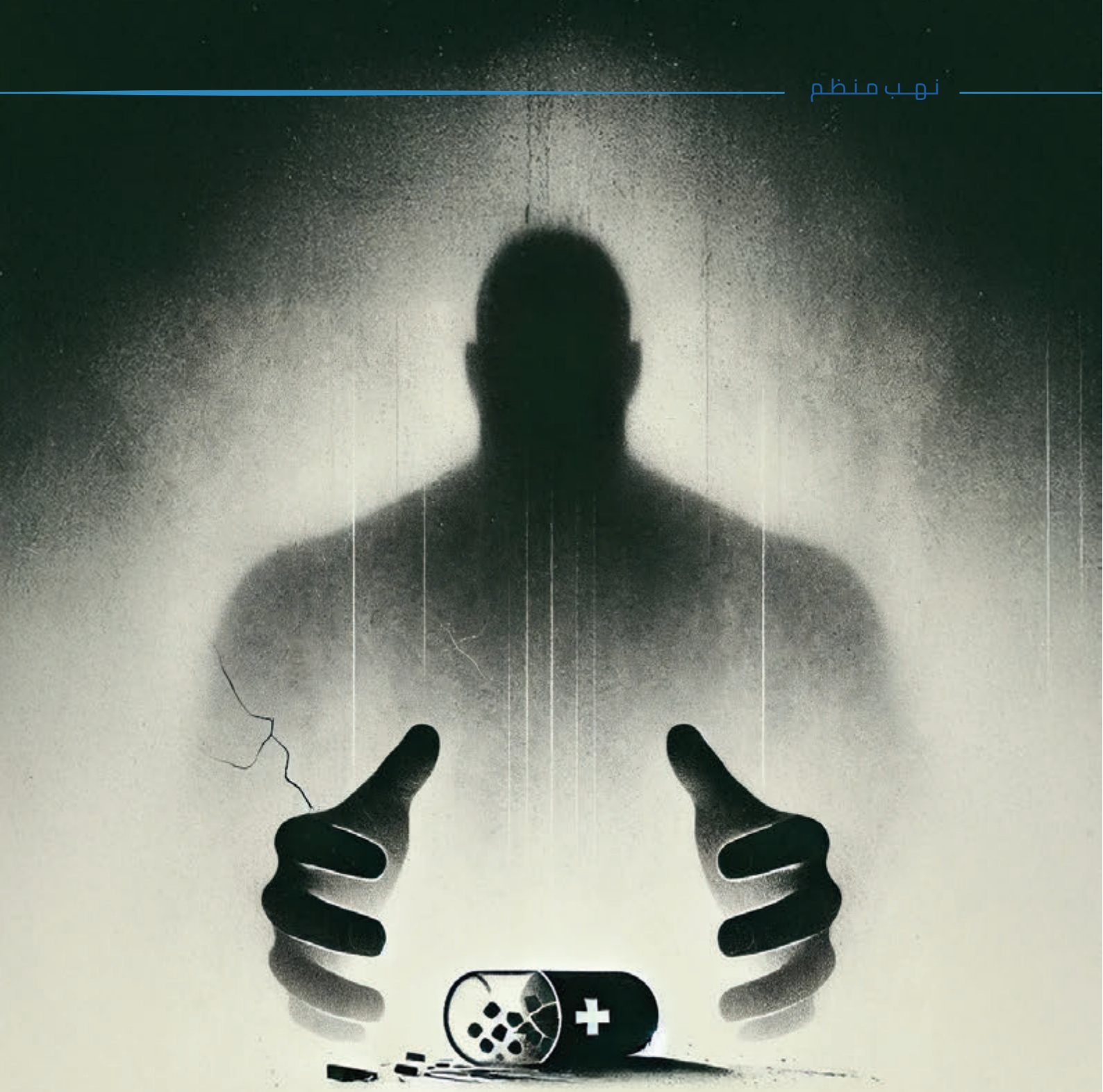

تؤكد هذه الأرقام الآثار الاقتصادية الكارثية الناتجة عن تعطيل عمليات الشركات واستمرار السيطرة عليها، مما يهدد صناعة الأدوية المحلية ويضعف الوصول إلى المنتجات الطبية الأساسية، وقد تشكل هذه الممارسات انتهاكًا لحق المواطنين في الصحة بموجب المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتثير مخاوف بشأن الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية المنظمة للصناعات الحيوية.

الانتهاكات بحق موظفي الشركة

الاعتقالات

وفقًا لمصدر خاص من الشركة تحدث إلى منظمة "سام"، شهدت الشركات الدوائية في يونيو 2024 حملة اعتقالات واسعة النطاق نفذتها جماعة الحوثي. شملت الاعتقالات عددًا من كبار موظفي الشركة، من بينهم الدكتور فهيم الخليدي، نائب المدير العام؛ مختار المخلافي، مدير الموارد البشرية؛ عبدالله شرف، مدير المبيعات؛ فاطمة عيشان، مديرة المشتريات؛ المهندس عبدالخالق الغولي (اعتقل بتاريخ 31 مايو)؛ الدكتور صفوان الأغبري؛ والمهندس عبد المجيد قشنون، مدير الصيانة في الشركة العالمية؛ بالإضافة إلى محمد المعمري، مدير الصندوق، وتشكل هذه الانتهاكات خرقًا واضحًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما المواد المتعلقة بالحرية الشخصية والحماية من الإخفاء القسري كما نصت عليها الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما أن الممارسات، مثل الاقتحامات المنزلية وترويع المدنيين، تمثل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني وقواعد الحماية الأساسية في أوقات النزاعات.

- تعرضت أ. فاطمة عيشان، مديرة إدارة المشتريات، للاختطاف من قبل مجموعة مسلحة تابعة للحارس القضائي. تمت عملية الاختطاف بعد مداهمة منزلها، حيث أقدمت العناصر المسلحة على ترويع النساء والأطفال قبل سحبها بالقوة من شقتها إلى سيارة خاصة، في إجراء يفتقر إلى أي سند قانوني. تم اقتيادها إلى المصنع للتحقيق، ثم نُقلت إلى أحد سجون الحارس القضائي، حيث ظلت قيد الإخفاء القسري قبل إطلاق سراحها لاحقًا.

- في 12 يوليو 2024، اعتُقل عبد الرقيب الهجري، رئيس قسم الحسابات في الشركة العالمية، من منزله قبل عيد الأضحى، في خطوة رافقها ترويع لأفراد أسرته. تهدف هذه الإجراءات إلى استكمال السيطرة على الشركتين وتهديد الموظفين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات أو تنفيذ عمليات مالية تدعم قضايا قانونية مفبركة.

- في 30 يونيو 2024، اختُطف المهندس عبد الخالق الغولي، مبرمج الشركة، من منزله واقتيد إلى مكان مجهول. في اليوم التالي، قامت نفس العناصر المسلحة باقتحام منزله مجددًا وتفتيشه، ما أدى إلى ترويع النساء والأطفال الذين كانوا بمفردهم في ظل غياب صاحب المنزل. حتى الآن، لم تُفصح الجماعة عن مكان احتجازه أو أي تفاصيل عنه لعائلته أو الشركة.

منذ بدء هذه الحملة، قامت العناصر المسلحة بإغلاق الشركتين، محاصرة مبانيها بأطقم مسلحة، ومنعت الموظفين من المغادرة، وأبقت بعضهم قيد الاحتجاز حتى ساعات متأخرة من الليل تحت تهديد السلاح.

أعمال التعذيب الممنهجة.

- وثَّقت المنظمة قيام جهات تابعة لما يُعرف بـ"الحارس القضائي" باستخدام التعذيب الممنهج ضد موظفي شركتي "الدوائية الحديثة" و"العالمية لصناعة الأدوية". شملت هذه الممارسات أساليب تعذيب بدنية ونفسية لإجبار العاملين المختطفين، بمن فيهم أطباء ومهندسون، على الإدلاء باعترافات قسرية بهدف تبرير السيطرة على الشركتين، وذلك من خلال تقديم الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب وتحت تهديد السلاح إلى القضاء لاستصدار أحكام قضائية تبرر ممارساتها. كما سبق أن استصدر ما يُسمى بـ"الحارس القضائي" أوامر قضائية تقضي بإيقاف كافة ممتلكات المختطفين الشخصية، والتي لا علاقة لها بعملهم أساسًا. هذه الإجراءات تُعد انتهاكًا صارخًا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من المعاهدات الدولية ذات الصلة.

اقتحام المساكن ومصادرة الممتلكات

في صباح الأربعاء، الموافق 12 يونيو 2024، قامت عناصر مرتبطة بالحارس القضائي صالح دبيش باقتحام منزل المهندس عبد المجيد قشنون، مدير الصيانة في الشركة الدوائية الحديثة، وذلك بعد إخراجه من المعتقل واقتياده قسرًا إلى منزله، دون احترام لحرمة المسكن والعائلة.

خلال الاقتحام، تعرّضت محتويات المنزل للعبث والمصادرة، قبل أن يتم إعادة قشنون إلى مكان اعتقال مجهول بعد انتهاء العملية. هذه الأفعال تُعد انتهاكًا صارخًا للحق في حرمة المساكن، وفقًا للمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

حجز أرصدة الموظفين وتقييد الحقوق الاقتصادية

في 13 يونيو 2024، قبل عيد الأضحى بيومين، أصدر "الحارس القضائي" توجيهات بتجميد حسابات 150 موظفًا في مصرف الكريمي، مما أدى إلى تعطيل حصولهم على مستحقاتهم المالية.
يشكل هذا الإجراء انتهاكًا واضحًا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكفولة في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنه يقيد قدرة الموظفين على تأمين احتياجاتهم الأساسية.

حالات الوفاة المرتبطة بالانتهاكات

رصدت المنظمة ثلاث حالات وفاة مرتبطة بالضغوط والانتهاكات التي تعرض لها الموظفون في الشركتين:

- في 10 يونيو 2024، توفي الدكتور منيف الكوشاب، الموظف بمركز البحث والتطوير التابع للشركتين، نتيجة التعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه بعد اقتحام الشركتين. حيث خضع لتحقيقات عنيفة وضغوط نفسية شديدة على يد مليشيا الحوثي عقب اقتحامها للشركتين في 9 يونيو 2024. وبحسب مصدر مقرب منه، لم يكن الدكتور الكوشاب يعاني من أي أمراض تذكر قبل اختطافه.
- في 14 سبتمبر 2024[10] توفي المهندس محمد علي سيف العبسي الموظف في الإدارة الهندسية إثر ذبحة صدرية ناجمة عن الضغوط النفسية المرتبطة بالسيطرة على الشركتين.
- حمزة العباسي، أمين صندوق إحدى الشركات، توفي في ظروف مثيرة للجدل بعد استدعائه من قِبل جهاز مخابرات يتبع جماعة الحوثي في محافظة الحديدة. وفقًا لمعلومات حصلت عليها المنظمة، غادر العباسي ضمن مجموعة متجهة إلى الحديدة. في اليوم الثاني من وصوله، تلقى مدير فرع الشركة اتصالًا من فرع المخابرات يُبلغه بوفاة العباسي غرقًا في الحديدة دون تقديم تفاصيل إضافية حول الحادث. تجدر الإشارة إلى أن العباسي كان قريبًا لعبدالله العباسي، المسؤول التقني عن النظام الخاص بالشركة. هذا الأخير كان قد نجح في تهريب الخادم المركزي (السيرفر) للشركة قبل نحو عامين، في أكتوبر 2022، أثناء محاولة جماعة الحوثي السيطرة عليه.

تثير هذه الحوادث مخاوف حول الانتهاكات المتكررة لحقوق الأفراد في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة، وعدم الكشف عن ملابسات الوفيات المفاجئة، مما يُعد انتهاكًا صريحًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

10 https://alsahil.net/news33422.html

التهديدات بالقتل

بحسب مصادر مطّلعة، تلقى مسؤولون في إحدى الشركات تهديدات بالقتل من قِبل الحارس القضائي المكلف بإدارتها، وذلك في أعقاب منع المواد الخام المخصصة للشركة عنهم. وأفاد المصدر بأن الشركة كانت تعتمد على استيراد المواد الخام عبر ميناء عدن، إلا أن السيطرة على الشركة أعاقت عمليات الاستيراد. وأضاف المصدر: "تمكنا من إيصال شحنة من المواد الخام إلى عدن، وطلبنا من جمرك عدن تسليمها إلى مقر الشركة الجديد في المدينة، لكن بعد علم الحارس القضائي بذلك، أرسل وسطاء يطالبون بتسليم البضاعة لهم. وعندما رفضنا، تلقينا تهديدات مباشرة مفادها أن لديهم أفرادًا في عدن قادرين على تصفيتنا مقابل مبلغ 50,000 دولار".

اطلعت منظمة "سام" على نسخة من مذكرة رسمية صادرة عن رئيس مصلحة الجمارك، وجهت إلى جميع مديري الجمارك في المحافظات، تُلزمهم باعتماد نماذج وأختام جديدة مخصصة للشركتين الدوائية الحديثة والعالمية للأدوية، بهدف تسهيل استلام المواد الخام الخاصة بالشركتين.

تثير هذه التطورات مخاوف بشأن سلامة المسؤولين والعاملين في القطاع الدوائي، خاصة في ظل غياب التدابير القانونية التي تحمي العمليات التجارية والحقوق الفردية في ظل النزاعات على إدارة الأصول. كما تسلط هذه الواقعة الضوء على التحديات التي تواجه قطاع الأدوية في البلاد، وسط الانقسامات الإدارية والسيطرة غير القانونية على المؤسسات.

إجبار الموظفين على حضور دورات ثقافية

في 10 أغسطس 2024، أجبرت جماعة الحوثي موظفي شركتي "الدوائية" و"العالمية لصناعة الأدوية" في العاصمة صنعاء على المشاركة في دورات تثقيفية ذات طابع عقائدي. جاءت هذه الإجراءات دون احترام لحرية الاختيار الشخصي وحرية الفكر، مما يمثل انتهاكًا للحقوق الأساسية المكفولة بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكفل حرية الفكر والوجدان والدين.

- علاوة على ذلك، في 14 سبتمبر 2024، تم إجبار الموظفين على حضور فعالية "المولد النبوي" بالقرب من المستشفى المغربي، مما يُعد استمرارًا لسياسات الإكراه الجماعي وفرض الأنشطة العقائدية على الأفراد، دون مراعاة حقهم في عدم المشاركة في مناسبات دينية لا يختارونها طواعية. هذه الممارسات تشكل انتهاكًا للقانون الدولي، حيث تندرج ضمن أشكال الإكراه التي تحظرها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

إجبار الأفراد على المشاركة في فعاليات أو دورات عقائدية دون موافقتهم يمثل تقييدًا للحريات الأساسية، ويتنافى مع التزامات الأطراف كافة بضمان حقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

دوافع النهب

بدأت سياسة نهب أموال المعارضين للجماعة بعد سقوط العاصمة صنعاء، بحجة استعادة الأموال العامة التي نهبها النظام السابق. ومنذ تعيين "صالح الشاعر" حارسًا قضائيًا، تطور الأمر إلى عملية نهب منظم ضد كل من يعارض الجماعة، من قيادات الأحزاب والشخصيات العامة والتجارية. إذ بات "صالح الشاعر" يستخدم نفوذه للقيام بابتزاز القيادات السياسية أو التجار، حيث يتم الاستيلاء على أراضيهم ومنازلهم مقابل الحصول على أموال أو إجبارهم على بيعها لقيادات تابعة للمليشيا الحوثية بأسعار بخسة. وهو المسؤول عن تشغيل العقارات والأراضي والأموال المنهوبة واستثمارها لصالح المليشيا.

تتمثل أبرز دوافع نهب أموال الخصوم في دعم جبهات القتال وتمويل التصنيع الحربي، خصوصًا في تصنيع الصواريخ والطائرات المسيرة. حيث يتم تجميع قطع الصواريخ الباليستية الإيرانية وتقديمها على أنها تُصنع داخل اليمن"[11] . بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام بعض الشركات المستولى عليها كغطاء لشراء معدات عسكرية وأمنية من الخارج. فضلاً عن تخصيص الأملاك المنهوبة كدعم شخصي لقيادات في المليشيات، وإنشاء شركات ومؤسسات استثمارية في مجالات العقارات والوقود.

11 وبهذا الصدد تكشف regain yemen جزءً من مراسلات سرية بين الحوثيين وشركة أجنبية مختصة في بيع المعدات العسكرية وهي شركة درون شيلد حيث تكشف المراسلات التي تتم من ايميل القيادي الحوثي علي سعيد دبيشة وهو المكلف بإدارة شركة يمن ارمورد والتصرف في أموالها حسب الوثائق المرفقة والتي تكشف سحب الحوثيين أكثر من اثنين مليون دولار من حساب الشركة بعد تغيير مجلس الإدارة والسجل التجاري. وتثبت الوثائق ايضا ان جماعة الحوثيين تقوم بشراء الأسلحة والتراسل مع شركات دولية بأسم الشركات المنهوبة

دوافع النهب

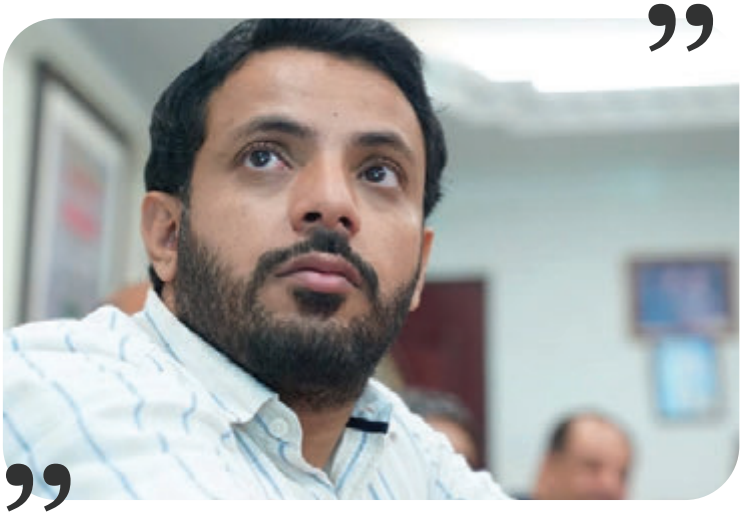

في تصريح حصري أدلى به الخبير المالي عبد الواحد العوبلي، أكد أن عملية نهب ومصادرة أموال المعارضين من قبل الجماعات الإرهابية مثل الحوثيين تخدم أغراضًا استراتيجية وعملياتية هامة. حيث تحتاج هذه الجماعات إلى موارد مالية كبيرة لتمويل عملياتها، بما في ذلك شراء الأسلحة ودفع رواتب المقاتلين، وتحقيق الاستقرار المالي من خلال نهب أموال المعارضين بدلاً من الاعتماد على الدعم الخارجي. كما أن مصادرة الأصول تُستخدم كوسيلة لإضعاف المعارضين اقتصاديًا، مما يقلل من قدرتهم على مقاومة النفوذ الحوثي، وبالتالي زيادة الهيمنة على المناطق التي تسيطر عليها. فضلاً عن أن النهب والمصادرة تعمل على ترهيب المعارضين، حيث تتيح للجماعة إرسال رسائل قوية حول عواقب معارضة حكمهم، مما يعزز من السيطرة والخوف بين السكان. وتبرر الجماعة هذه العمليات كجزء من إجراءات "الضرائب" أو العقوبات ضد المعارضين، مما يساعدهم في إضفاء طابع الدولة على حكمهم القائم على العنف والإكراه. كما يتم إعادة توزيع الأصول المصادرة بين أعضاء الجماعة المخلصين والمقاتلين، مما يعزز التماسك الداخلي ويخلق شبكة من المحسوبية. وعلاوة على ذلك، فإن استهداف ثروات المعارضين يعطل الاقتصاد المحلي، ما يخلق حالة من الفوضى الاقتصادية التي يمكن أن تستغلها الجماعة لتوطيد نفوذها، مما يزيد من اعتماد السكان على الجماعة كمصدر رئيسي للموارد والخدمات.

دوافع النهب

في تحليلٍ صحفيٍّ عميق، يرى الصحفي الاقتصادي وفيق صالح أن جماعة الحوثي تسعى من خلال هيمنتها على ممتلكات الخصوم إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية. أبرز هذه الأهداف هو إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والتجارية في اليمن بما يتماشى مع مصالحها. فالجماعة، كما يشير صالح، تعتمد سياسة الإقصاء والاستحواذ على أموال وممتلكات أولئك الذين لا ينتمون إليها، وتعتقد أن ذلك سيضمن لها السيطرة المستدامة على مناطقها ويبعدها عن أي تهديدات محتملة.

ويضيف صالح أن جماعة الحوثي تسعى إلى تقليص دور الطبقة الاقتصادية الوطنية، التي لطالما شكلت عماد الاقتصاد الوطني، وتحل محلها طبقة جديدة تتبع لها ولأيديولوجيتها. هذه الطبقة الجديدة، بحسب صالح، ستمتلك السلطة المطلقة للتحكم في مصائر المواطنين، مما يسهل على الحوثيين عملية التكيف الاجتماعي والسياسي في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

كذلك، يوضح صالح أن الحوثيين يركزون على السيطرة على القطاع الخاص، الذي يعد عصب الاقتصاد الوطني. ومن خلال هذه السيطرة، تسعى الجماعة إلى تكوين مراكز نفوذ جديدة في البلاد، وهو ما يتزامن مع احتكارها للموارد المالية والتجارية. ولكن، يلفت الصحفي إلى جانب آخر قد يغفله الكثيرون، وهو البُعد الطائفي لهذه السياسة، حيث يعتقد الحوثيون أن لديهم الحق في جمع "الخمس" من ثروات الشعب اليمني، مما يعزز تفوقهم الاقتصادي والاجتماعي على بقية الفئات اليمنية.

هذا التوجه له آثار مدمرة على الاقتصاد اليمني، حيث أدى إلى تراجع حجم الأنشطة التجارية وانخفاض الناتج المحلي للقطاع الخاص، كما أن هذه السياسة تساهم في زيادة معدلات البطالة وتعميق الأزمة المعيشية للسكان، خصوصًا مع استمرار تأخر دفع رواتب الموظفين في مناطق الحوثي. ونتيجة لذلك، يزداد قلق رجال الأعمال والمستثمرين، ويلجؤون إلى البحث عن ملاذات آمنة خارج اليمن، وهو ما يفاقم الأزمات الاقتصادية ويدفع الاقتصاد اليمني نحو المزيد من الانهيار.

التأثيرات المحتملة

للمشروع السلالي وامتداده الحوثي تجاه خصومه، استراتيجية واحدة ثابتة، تتمحور حول ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. التنكيل بالخصوم انتقامًا بأثر رجعي.
2. الاستحواذ على أموالهم وممتلكاتهم لتكوين إقطاعيات مالية.
3. الإطاحة بالمراكز المالية واستبدالها بصاعدين جدد ومراكز مالية تابعة لهم، وإشاعة حالة من الفقر والاحتياج، حيث يُجبر المواطنون على اللجوء إلى نافذة واحدة يفتحها الحوثيون عبر مشرفيهم.

لتحقيق هذه الأهداف، يقوم الحوثيون بتبييض الأسواق السوداء وتطويع التشريعات والقوانين الرسمية لخدمتها. وما نهب أموال الخصوم إلا إحدى تفريعات هذه الاستراتيجية التي يفرضونها على السوق والتجار.

علاوة على ذلك، فإن النهب المباشر عبر ما يسمى بالحارس القضائي، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة بتهم التخابر مع "العدوان"، يؤدي إلى هروب الأموال والمشروعات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، ويساهم في فشلها وانهيارها. كما يتسبب في فقدان عشرات الآلاف من موظفي المؤسسات والمشروعات الكبيرة، مما يخلق قطاعًا واسعًا من العاطلين عن العمل.

وقد كشفت السنوات والأحداث الأخيرة فداحة وكارثية السياسات الحوثية تجاه القطاع الخاص، حيث تسببت الانهيارات التي أحدثها الحوثي في الاقتصاد الكلي للبلد، في زعزعة الاقتصاد الجزئي الذي ما يزال يمثل جبهة صمود ضد مشاريع الانفصال الحوثي وتقسيم البلد إلى أسواق متعددة، وقد تنهار جبهتهم كليا في حال استمر الحوثي في هذه السياسات.

التحليل القانوني

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان السطو التعسفي والنهب والمصادرة للملكية الخاصة، فنصت المادة (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق التملك لكل فرد وعدم جواز التجريد التعسفي للملكية. ونص الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004 في مادته (25) على كفالة حق الملكية وحظر مصادرة الأموال بصورة تعسفية أو غير قانونية في جميع الأحوال.

ويعتبِر القانون الدولي الإنساني أن مصادرة الأموال انتهاكاً لحق التملك، فقالت المادة 4(2،j) من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المتعلق بضحايا المنازعات غير الدولية أن أعمال "السلب والنهب الموجهة ضد الأشخاص أعمال محظورة في كل زمان ومكان" وحظرت القاعدتان (52،50) من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن القانون الدولي الإنساني العرفي، تدمير ممتلكات الخصم أو الاستيلاء عليها ونهبها بغير ما تحتمه ضرورة حربية قهرية.[12] وبمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن "نهب أي بلدة أو مكان حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة" يشكّل جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.[13]

وبمقاربة هذا التجريم الدولي للمصادرة التعسفية والنهب للأموال مع القانون اليمني، فإن حظر النهب هو تطبيق للمبدأ القانوني العام الذي يحظر السرقة، وهو ما نص عليه التشريع اليمني وأغلب التشريعات الوطنية للبلدان، ويُعاقب عليه بمقتضى القانون الجنائي والعسكري في اليمن.

12 القانون الدولي الإنساني العرفي - حسب القاعدة (icrc.org)

13 راجع المادة (8) فقرة هـ/5 من نظام المحكمة

التحليل القانوني

وترِد قواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتبارها قواعد أخلاقية يقتضي على الدول الالتزام بها، علاوة على أن اليمن قد صادقت على البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربع المتعلق بضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. كما أن القواعد العرفية للقانون الإنساني هي محل التزام جميع[14] الدول ويحظر مخالفتها، وتكرس ممارستها من الدول كإحدى قواعد القانون العرفي المنطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية.

ترى "سام" أن ما قامت و/ أو تقوم به جماعة أنصار الله من نهب تعسفي وسطو على الأموال جريمة حرب وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، يُقابل جريمة السرقة في التشريع اليمني، وتعتقد المنظمة أن هذه الممارسات قد قامت بها الجماعة بغير ما ضرورة حربية، بل وأغلب عمليات السطو تتم داخل المدن الخاضعة لسيطرتها، وتخضع لمنهجية الانتقام من الخصوم لا سيما الذين نزحوا و/ أو أجبروا على مغادرة اليمن.

كما استخدمت الجماعة في الثلاث السنوات الأخيرة منهجية السطو بأوامر الحارس القضائي المُعين من سلطة المجلس السياسي الأعلى، قبل أن تعتمده المحكمة الجزائية "المشكوك بقانونيتها" رئيساً للجنة حصر واستلام ممتلكات "الخونة"[15] وتحاول الجماعة إضفاء مشروعية زائفة على أعمالها باستعانتها بهذه المحكمة ومحكمة الأموال العامة وبسلطة القضاء الخاضع لتأثيرها بشكل عام.

14 صادق اليمن على البروتوكول في 1990/4/17

15 راجع القرار القضائي بنقل اختصاصات المحكمة الجزائية بصنعاء إلى المحكمة المنشأة في مأرب الصادر عن مجلس القضاء الأعلى التابع للحكومة المعترف بها دولياً. الموقع بوست. الاثنين 30ابريل 2018.
almawqeapost.net/news/30228

التوصيات

لجماعة أنصار الله (الحوثيين):

- الوقف الفوري لكل أعمال النهب والمصادرة للأموال الخاصة بمعارضيها بشكل خاص والمدنيين بشكل عام.
- إعادة كافة الأموال والعقارات المنهوبة للشركة الدوائية والعالمية بصنعاء وبقية المحافظات، والشركات والبنوك والمنازل والجمعيات والمؤسسات لمالكيها.
- إلغاء كافة قرارات الحجز والمصادرة للأموال الصادرة من قبل الحارس القضائي والمحاكم الخاضعة لسلطة الجماعة.
- وقف العبث والتأثير على العدالة بإنهاء كافة الأعمال التي تقوم بها النيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء كون ولايتها أصبحت منعدمة بعد نقل مقرها إلى مأرب.
- العمل على امتثال البنك المركزي في صنعاء للعمل بالإجراءات القانونية، ووقف أنشطة غسيل الأموال التي يمارسها ضد البنوك والشركات والمؤسسات.
- الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الخاصين بحماية الأموال والممتلكات أثناء وبعد العمليات الحربية والسيطرة على المناطق، ووقف استهداف ممتلكات الخصوم في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة.

للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً:

- إنشاء وحدة خاصة لحصر وتتبع الأموال والممتلكات التي قامت بنهبها جماعة أنصار الله، والمراقبة بشدة على كافة الأعمال المتعلقة بأنشطة غسيل الأموال.
- حصر كافة الشخصيات التي تمارس أعمال الوصاية أو الحراسة أو الإدارة للأموال المنهوبة في مناطق سيطرة أنصار الله بما يكفل المحاسبة وإدراجهم ضمن الشخصيات التي تعرقل عملية التحول السياسي في اليمن.
- تشكيل وحدة خاصة لتوثيق كافة الأموال التي تم مصادرتها ونهبها من قبل جماعة الحوثي

لمجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي:

- التشديد على الأنشطة المالية التي تمارسها جماعة أنصار الله في اليمن، أو بينها وبين الشخصيات والشركات المرتبطة بها في الخارج.
- مراقبة أنشطة غسيل الأموال التي تمارسها جماعة أنصار الله وعمليات التحويل المالية بينها وبين الجماعات والأشخاص في الخارج.
- إدراج كافة الشخصيات المذكورة في التقرير ضمن قائمة المشمولين بالعقوبات وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن.
- إنشاء فريق دولي متخصص بمراقبة وتتبع الأموال التي نهبتها جماعة أنصار الله وجمع الوثائق بهذا الشأن بما يكفل استعادتها ومحاسبة الفاعلين.

ملحق الوثائق

SAM
Rights & Liberties

نهب منظم

الوجه الخفي للحارس القضائي

تقرير حقوقي

يوثق نهب جماعة الحوثي لشركتي الدوائية الحديثة والعالمية لصناعة الأدوية

February 2025

info@samrl.org

www.samrl.org

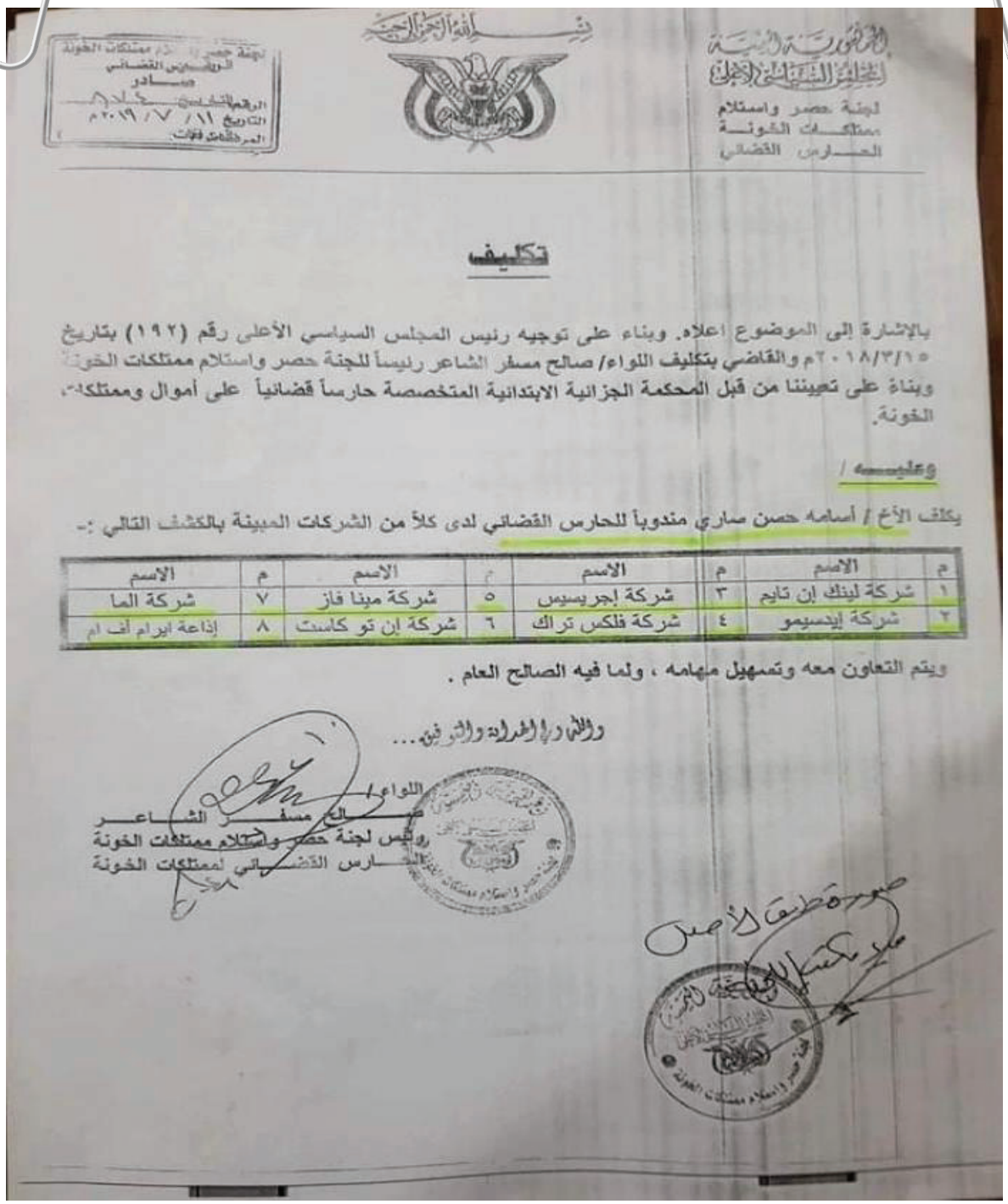

الجمهورية اليمنية
المجلس السياسي الأعلى
لجنة حصر واستلام
ممتلكات الخونة
الحارس القضائي

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة
الحارس القضائي
صادر
الرقم: ٨٨٨
التاريخ: ١١/ ٧/ ٢٠١٩م
المرفقات: فوات

تكليف

بالإشارة إلى الموضوع اعلاه. وبناء على توجيه رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١٩٢) بتاريخ ١٥/٣/٢٠١٨م والقاضي بتكليف اللواء/ صالح مسفر الشاعر رئيساً للجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة وبناءً على تعيننا من قبل المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة حارساً قضائياً على أموال وممتلكات الخونة.

وعليه /

يكلف الأخ / أسامه حسن ساري مندوباً للحارس القضائي لدى كلاً من الشركات المبينة بالكشف التالي :-

م	الاسم	م	الاسم	م	الاسم	م	الاسم
١	شركة لينك إن تايم	٣	شركة إجريسيس	٥	شركة مينا فاز	٧	شركة الما
٢	شركة إيدسيمو	٤	شركة فلكس تراك	٦	شركة إن تو كاست	٨	إذاعة ايرام أف ام

ويتم التعاون معه وتسهيل مهامه ، ولما فيه الصالح العام .

والله ولي التوفيق...

اللواء/
صالح مسفر الشاعر
رئيس لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة
الحارس القضائي لممتلكات الخونة

صورة طبق الأصل

وثيقة رقم (1) وتوضح تعيين صالح الشاعر في منصب الحارس القضائي كان من قبل رئيس المجلس السياسي الأعلى لجماعة الحوثيين - بتاريخ 15 مارس 2018

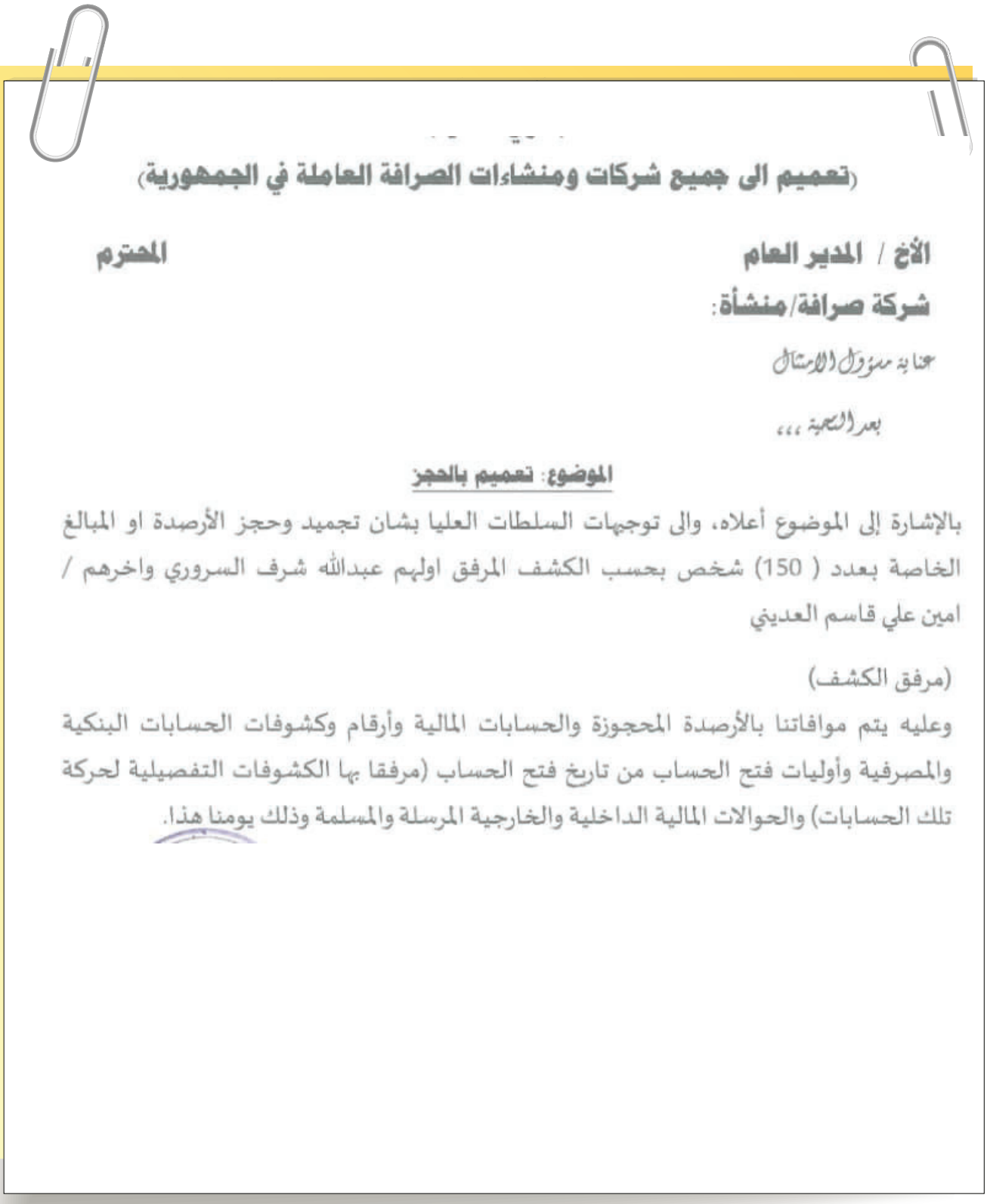

(تعميم الى جميع شركات ومنشاءات الصرافة العاملة في الجمهورية)

الأخ / المدير العام المحترم

شركة صرافة/منشأة:

عناية مسؤول الاستلام

بعد التحية ،،،

الموضوع: تعميم بالحجز

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، والى توجيهات السلطات العليا بشان تجميد وحجز الأرصدة او المبالغ الخاصة بعدد (150) شخص بحسب الكشف المرفق اولهم عبدالله شرف السروري واخرهم / امين علي قاسم العديني

(مرفق الكشف)

وعليه يتم موافاتنا بالأرصدة المحجوزة والحسابات المالية وأرقام وكشوفات الحسابات البنكية والمصرفية وأوليات فتح الحساب من تاريخ فتح الحساب (مرفقا بها الكشوفات التفصيلية لحركة تلك الحسابات) والحوالات المالية الداخلية والخارجية المرسلة والمسلمة وذلك يومنا هذا.

الوثيقة رقم (2) عبارة عن تعميم صادر عن "مسمى" الحارس القضائي لشركة الصرافة، وتتضمن أمرًا بتجميد حسابات 150 موظفًا في شركتي الأدوية.

الشركة الدوائية الحديثة
MODERN PHARMA
الشركة العالمية لصناعة الأدوية
GLOBAL PHARMA CO.
الجمهورية اليمنية
الإدارة العامة-صنعاء-غرب (الصافية)
Yemen -Head office Sana'a
T:+967 1 526 171 F:01 526 174

Date : 09/09/2024
Reference : HRD-1210

موظفي وموظفات الشركتين

نحيطكم علماً بأنه ستقام فعالية الاحتفال بالمولد النبوي الشريف في قاعة نوران - الزبيري - خلف المستشفى المغربي ثاني فكة بعد المستشفى ، وذلك يوم السبت الموافق : ١٤/٩/٢٠٢٤م- ١١/٣/١٤٤٦هـ .

علماً بأن الحضور إلزامي لكل الموظفين والموظفات .

حيث ستبدأ الفعالية الساعة التاسعة صباحاً .

وسيتم موافاتكم بنقطة التقاء الباصات لاحقاً .

والله الموفق ..

إدارة الشركة

الوثيقة رقم (3) تتضمن تعميمًا إلزاميًا صادرًا عن الحارس القضائي لموظفي الشركة، يوجب حضور فعاليات المولد النبوي بعد استيلائه على الشركة.

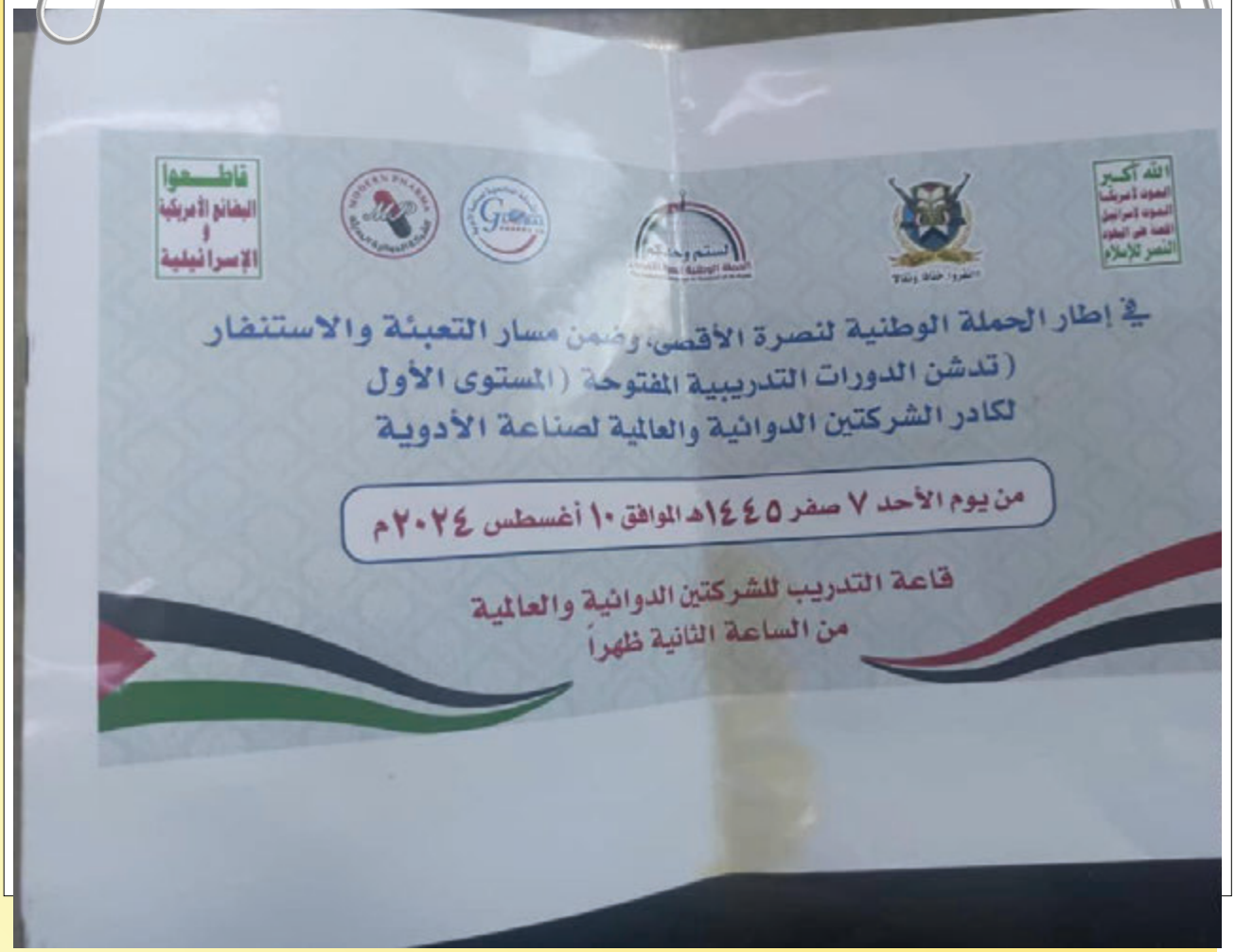

الوثيقة رقم (4) تتضمن إعلانًا لموظفي الشركة، يوجب حضور دورة التعبئة والاستنفار (دورة تدريب قتالية)

الوثيقة رقم (5) عبارة عن وثيقة مسربة تتعلق بدورة تعبئة إلزامية لموظفي شركة الأدوية.

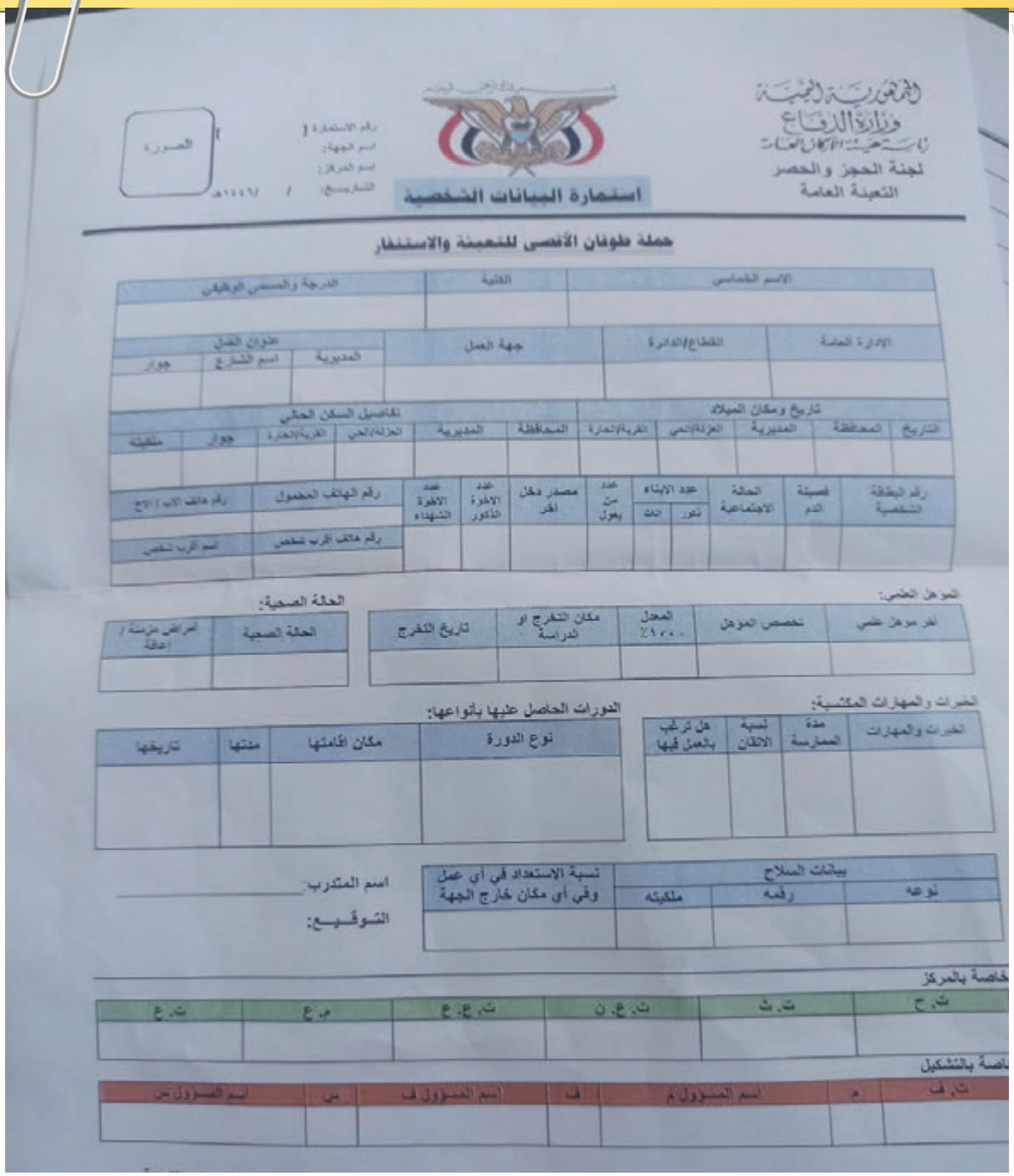

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع
رئاسة هيئة الأركان العامة
لجنة الحجز والحصر
التعبئة العامة

الصورة

رقم الاستمارة:
اسم الجهاز:
اسم المركز:
التاريخ: / /١٤٣٧هـ

استمارة البيانات الشخصية

حملة طوفان الأقصى للتعبئة والاستنفار

الاسم الثلاثي	اللقب	الدرجة والمسمى الوظيفي

الإدارة العامة	القطاع/الدائرة	جهة العمل	عنوان العمل: المديرية	اسم الشارع	جوار

تاريخ ومكان الميلاد: التاريخ	المحافظة	المديرية	العزلة/الحي	القرية/الحارة	تفاصيل السكن الحالي: المحافظة	المديرية	العزلة/الحي	القرية/الحارة	جوار	ملكيته

رقم البطاقة الشخصية	فصيلة الدم	الحالة الاجتماعية	عدد الأبناء: ذكور	إناث	عدد من يعول	مصدر دخل آخر	عدد الأخوة الذكور	عدد الأخوة الشهداء	رقم الهاتف المحمول	رقم هاتف آخر إن وجد

اسم أقرب شخص	رقم هاتف أقرب شخص

المؤهل العلمي:

آخر مؤهل علمي	تخصص المؤهل	المعدل ٪١٠٠	مكان التخرج او الدراسة	تاريخ التخرج

الحالة الصحية:

الحالة الصحية	أمراض مزمنة / إعاقة

الخبرات والمهارات المكتسبة:

الخبرات والمهارات	مدة الممارسة	نسبة الاتقان	هل ترغب بالعمل فيها

الدورات الحاصل عليها بأنواعها:

نوع الدورة	مكان اقامتها	مدتها	تاريخها

بيانات السلاح: نوعه | رقمه | ملكيته

نسبة الاستعداد في أي عمل وفي أي مكان خارج الجهة

اسم المتدرب: _____

التوقيع:

خاصة بالمركز

ت.ح	ت.ث	ت.ع.ن	ت.ع.ع	م.ع	ت.ع

خاصة بالتشكيل

ت.ف	م	اسم المسؤول م	ف	اسم المسؤول ف	س	اسم المسؤول س

الوثيقة رقم (6) تتضمن استمارة بيانات شخصية لما يُسمى "حملة طوفان الأقصى للتعبئة والاستنفار"، صادرة عن وزارة الدفاع التابعة لجماعة الحوثي، لجنة الحجز والحصر والتعبئة العامة.